

## النظرية اللامعيارية إيميل دوركايم

تمثل "اللامعيارية" الفكرة المحورية في نظرية دوركايم، فقد استخدمها كأداة لتحليل الانحراف والجريمة، ولفهم السلوك الانساني بوجه عام، وتشير اللامعيارية إلى حالة اضطراب تصيب النظام، أو حالة من انعدام الانتظام أو التسبب، تنجم عن أزمات اقتصادية أو أسرية، وفي نفس الوقت تؤدي الى الانحراف، كما تشير اللامعيارية الى حالة تكون فيها العلاقات بين الأعضاء في عملية تقسيم العمل غير منظمة أو غير متسقة في اتصالها مع بعضها البعض.

ويرى دوركايم أن اللانوميا (اللامعيارية) هي حالة تكون فيها المعايير غير قادرة على ضبط وتنظيم سلوك الأفراد أين تصاب بالاضطرابات أو عدم القدرة على القيام بوظائفها، كما ينظر الى التغيير الاجتماعي باعتباره سببا للامعيارية، ومنطلقا أساسيا لكل الأزمات في المجتمع ومدمرا للنظام.

تعد هذه النظرية إحدى النظريات المفسرة للجريمة حيث يرى دوركايم أن الجريمة هي ظاهرة اجتماعية طبيعية في المجتمع، فلا يخلوا واقع اجتماعي منها، وتتصبح حالة مرضية تستوجب الدراسة في حالة ما إذا زادت نسبة الجريمة عن المستوى المعهود في المجتمع.

كما يرى دوركايم أن للأفراد حاجات وطموحات متزايدة، ولذلك لا بد من وجود تنظيم اجتماعي يعمل على تنظيم سلوك الفرد، كما يشير إلى أن حالة الأنوميا تنتج عن تعارض بين الطموحات الانسانية وقدرة الفرد على تحقيق تلك الطموحات.

فالتنظيم الاجتماعي كما يراه دوركايم يشكل جهازا خاصا ضابطا لسلوك الأفراد في المجتمع، وحين يختل هذا الجهاز يضطرب في تآدية وظيفته الضابطة، ومنه ينطلق الأفراد وراء أهدافهم متجاوزين كل الأهداف المقررة لتحقيقها، ولذلك يتعرض المجتمع إلى حالة عدم الانتظام، حيث تغيب السوية الاجتماعية، ويحل محله الشذوذ والانحراف.

وبشكل عام يرجع دوركايم الانحراف والجريمة الى اللامعيارية واختلال السلوك الانساني، وفقدان التكافل الاجتماعي، واضطراب القيم المنظمة للحياة ففي نظره هناك خمس عوامل تؤدي الى حدوث اللامعيارية وتتمثل في فقدان السيطرة نتيجة غياب الإرادة القادرة على التأثير في المحيط الاجتماعي، وفقدان المعنى وغياب الهدف الموجه للحياة، وفقدان المعايير الواضحة الي توجه سلوك الفرد، بالإضافة الاغتراب

الاجتماعي أي الانفصال عن الأهداف المحددة ثقافيا، والاعتراب النفسي المتمثل في انفصال الشخص عن ذاته مما يؤدي الى الانسحاب والعصيان.

وأشار دوركايم إلى مجالات اللامعيارية الثلاث وهي المجال الاقتصادي بوجه عام، ومجال الأسرة والحياة الزوجية، وأخيرا مجال تقسيم العمل.

## 1\_ اللامعيارية الاقتصادية:

قام دوركايم بصياغة قضية عامة تعبر عن وجود علاقة بين الأزمات الاقتصادية إحدى صور الانحراف، عندما أشار إلى أن "الأزمات الاقتصادية لها تأثير واضح ومتفاهم على الميل إلى الانتحار"، وحاول تأكيد صحة هذه القضية بواسطة الرجوع إلى العديد من الأمثلة الأميركية أو الحالات الواقعية التي يمكن ذكر بعضها في هذا الصدد، فقد وقعت الأزمة المالية في "فيينا" (النمسا) عام 1873 وبلغت ذروتها عام 1874، وصاحب ذلك ارتفاع في عدد حالات الانتحار، فبعد كان عدد هذه الحالات يقدر بحوالي 141 حالة عام 1872، ارتفع الى 153 عام 1873 ، ثم الى 616 عام 1874، وقد وقعت أزمة مشابهة في "فرانكفورت" وأدت الى نفس النتائج.

ويرى دوركايم أنه كلما فقدت المعايير التقليدية سلطتها، تصبح الشهوات مسيطرة وغير قابلة لأن تكون محل سيطرة، ومن ثم فإن حالة انعدام الانتظام أو اللامعيارية تصل الى ذروتها بواسطة تلك الأهواء التي أصبحت أقل امتثالا، في وقت تحتاج أن تكون فيه أكثر انضباط، وهنا ينمو الصراع في صورته الأكثر عنفا وضراوة، وتشتد المنافسة وتكون أعمق.

ومنه نفهم أن كل الأزمات الاقتصادية الحادة تعد من الأسباب المباشرة في حدوث اللامعيارية، وضعف نظام القيم والمعايير وتراجعها، بالإضافة الى هشاشة الضبط الاجتماعي، وهيمنة الأهواء والشهوات والطموحات وتصادمها مع الواقع أي الحواجز المتنوعة، وهذا ما يتسبب في حدوث السلوكيات الاجرامية والانحرافية.

كما يشير دوركايم الى مسألة هامة وهي أنه ليست فقط الازمات تؤدي الى الانحراف، فكذلك الانتقال الى حالة العيش في الرخاء والرفاهية يؤدي الى نفس النتيجة، وعليه فكل اضطراب في التوازن هو سبب في حدوث الانحراف حتى ولو كان يحقق الرفاهية لنتوصل الى نتيجة مفادها أن الجريمة تحدث كلما استدعت الضرورة لإعادة النظام.

نفس الشيء حدث في الجزائر خلال مرحلة التحول الاقتصادي والسياسي وهذا بالانتقال من الاشتراكية الى النظام الرأسمالي حيث فتحت الأبواب على مصراعها، وزالت القيود أمام مجمل أشكال الكسب، فحلت الفوضى وتراجعت القيم التقليدية، وانقلب سلم القيم، فكانت النتائج انتشار الفساد الأخلاقي، السياسي والاقتصادي، ونمو الجرائم بمختلف أشكالها وأنواعها.

## 2\_ اللامعيارية الأسرية أو الزوجية:

أشار دوركايم الى أن اللامعيارية الاقتصادية ليست هي اللامعيارية الوحيدة التي يمكن أن تؤدي الى الانتحار، فالانتحار الذي يحدث عن أزمات الترميل ينجم عن اللامعيارية الأسرية وهي التي ترتبط بوفاة الزوج أو الزوجة، وتعتبر كارثة أسرية تؤثر على الطرف الذي لازال على قيد الحياة، فيعجز عن التوافق مع الموقف الجديد الذي يجد ذاته فيه، وبالتالي يكون أقل مقاومة للانتحار، حيث توصل أن عدد حالات الانتحار في أوروبا يتغير تبعا لتغير عدد حالات الطلاق والانفصال، وأن هناك تواز في عدد حالات الانتحار وعدد حالات الطلاق.

## 3\_ اللامعيارية في تقسيم العمل:

تتاول دوركايم اللامعيارية في مجال تقسيم العمل كما أنه عمل على التمييز بين ثلاثة أنواع أولها تقسيم العمل الذي يراعي القدرات والكفاءات، وهنا نجد الشخص المناسب في المكان المناسب ثانيا تقسيم العمل الذي لا ينتج تضامنا وتكافلا بين أعضاء المؤسسة، هنا نجد انعدام وضعف الاحساس بالمشاركة بين العمال، كما نجد تقسيم العمل الذي يمتاز بفقدان التكافل بين الوظائف داخل النسق الاجتماعي، والذي نجده في حالة الأزمات الاقتصادية، وهنا تظهر اللامعيارية في تقسيم العمل. كما أشار دوركايم الى قضية هامة وهي حالة التخصص في المهن والوظائف الذي ينتج عنه الصراع، مثاله في ذلك صراع المؤسسات الصناعية التي تقوم بإنتاج نفس المادة، ما يدفعهم الى التلاعب والتحايل في مكونات قصد خفض الأسعار.

## تقييم للنظرية اللامعيارية عند دوركايم.

\_ منذ نشر دراسة الانتحار ظهرت عدة بحوث تعارض منهجية دوركايم، ولاسيما استخدامه الاحصائيات الرسمية ورفضه المؤثرات غير الاجتماعية في الانتحار، وإصراره على تصنيف جميع أنواع الانتحار بعضها مع بعض.

\_ العديد من الدراسات جاءت لتفند مزاعم دوركايم حول ما أسماه باللامعيارية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي \_الانتحار\_ وإهماله للعديد من أشكال الانحراف.

\_ كذلك نجد أن دوركايم جاء لتأسيس علم الاجتماع وأغفل شروط التأسيس لأي علم تكون في الاعتماد على المقارنة المتعددة الأبعاد، بمعنى عدم الاعتماد في التفسير على عامل واحد، وتطبيق مبدأ العوامل المتعددة المتداخلة والمتضامنة فيما بينها، وهذا ما لم يرق به دوركايم.

\_ أعطى للجريمة الطابع "الطبيعي\_ العادي" وحسب تفسيراته لها لا داعي لردع ومحاسبة الجاني، وهنا نجده قد عطل دور علم العقاب، والمؤسسات العقابية لمكافحة الجريمة، ولم يقدم البديل فيما يخص التعامل مع الجريمة.

لكن رغم هذ الملاحظات إلا أن "دوركايم" يبقى الرائد والمؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع الربي، وهذا بفضل إسهاماته العديدة في حقل النظرية الاجتماعية، وغزارة عطائه في علم الاجتماع، وهنا نشير الى دور دوركايم في فهم السلوك الاجرامي بتعريفه للجريمة إذ يقول: " الجريمة ظاهرة طبيعية يجب قبولها على أنها تعبر له وظيفته، فهي موجودة في جميع المجتمعات في كل الأزمنة، لكنها تصير ظاهرة مرضية غير عادية فقط عندما ترتفع أو تنخفض عن المتوسط أو المعدل، ولا يمكن اعتبارها مرضية حينما لا تؤثر سلبا في المهام الوظيفية للمجتمع، حيث أن الجريمة ليست عرضية وإنما هي من صفات المجتمع وتركيبه وثقافته، فالفرد يعتبر جزء من المجتمع لذلك فإن جنوحه وخروجه عن قواعد السلوك الجماعية لا يمثل ظاهرة مرضية شخصية، وإنما يعتبر ذلك ناشئا عن المجتمع مباشرة، وعمما يتصف به من خصائص، لذلك فإذا كانت الجريمة لازمة ولا تخرج عن المعدل المتوسط للمجتمع فإنها عادية وطبيعية، بل وتعتبر علامة صحة المجتمع وسلامة نظمه ومؤسساته"